

دور الوقف الخيري في تنمية الاقتصاد المحلي في مملكة تايلاند
(الولايات الجنوبية الثلاث نموذجاً)

The Role of Waqf in Developing the Local Economy in the Kingdom of
Thailand (The Three Southern Provinces as an Example)

*¹البشير أسكوري

Elbachir Askouri^{1*}

(Received: Dec 16, 2024; Revised: Jun 04, 2026; Accepted: Jun 27, 2026)

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان الدور الاقتصادي للوقف وأثره في تنمية المجتمع بناءً على نموذج الولايات الجنوبية الثلاث لمملكة تايلاند. بيان مدى استفادة المجتمع المحلي التايلاندي من الوقف في المجال الاقتصادي. تسليط الضوء على علاقة الوقف بالاقتصاد. وذلك في الحد الزمني الممتد من 1997م إلى الوقت الحاضر، وقد زواج الباحث في هذه الدراسة بين المنهج الوصفي التحليلي ودراسات ميدانية لنماذج من المؤسسات الوقفية الخيرية الموجودة في المجال الجغرافي للدراسة، ومقابلة الشخصيات البارزة في الميدان. وفي نهاية الدراسة تم التوصل إلى أن المؤسسات الوقفية في مملكة تايلاند رغم التحديات التي تواجهها، تؤدي دوراً مهماً في تنمية المجتمع المحلي، وخاصة في المجال الاقتصادي. ولمعالجة بعض التحديات التي تواجه المؤسسات الوقفية في مملكة تايلاند، اقترح الباحث: إعادة النظر في طريقة إدارة الأوقاف، وتوجيه بعض أموالها نحو الاستثمار لتطويرها وخدمة أغراضها.

الكلمات المفتاحية : الوقف، أوقاف مملكة تايلاند، الوقف في جنوب شرق آسيا، المؤسسات الوقفية، تنمية الاقتصاد

¹أكاديمية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأميرة نارادھيواس

1 Academy of Islamic and Arabic Studies, Princess of Naradhiwas University

*Corresponding author / Email: askourielbachir@hotmail.com

ABSTRACT

This research aims to achieve the following objectives: to explain the economic role of Waqf and its impact on community development, focusing on the three southern provinces of Thailand; to assess the extent of the Thai community's Waqf contributions to the economic field; and to shed light on the relationship between Waqf and the economy. Focusing on the timeframe from 1997 to the present, this study combines a descriptive-analytical approach with field studies of charitable endowment institutions within the geographical scope, alongside interviews with prominent figures in the field. The findings reveal that endowment institutions in Thailand, despite facing various challenges, play a vital role in local community development, particularly in the economic sector. To address these challenges, the researcher recommends reconsidering endowment management methods and directing a portion of the funds toward investment to ensure growth and better serve their intended purposes.

Keywords: *Waqf, Endowments of the Kingdom of Thailand, Waqf in Southeast Asia, Waqf institutions, Economic development*

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإن الاقتصاد الإسلامي يعول بشكل كبير على التمويل الشعبي في محاربة الفقر، والقضاء على الطبقة، وتوفير العيش الكريم لأفراد المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وذلك لأن الشريعة الإسلامية تنص بشكل واضح لا لبس فيه: أن في أموال المسلمين المسورين حقا معلوما وهو الزكاة المفروضة، وآخر مفتوح يزيد وينقص تبعا للقدرات المالية ومستوى إيمان كل فرد في المجتمع، وفي ذلك يبرز دور الوقف الخيري الذي كان ومازال يؤدي دورا بارزا في التنمية بكل أشكالها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع الإنساني كله، إذ يشكل موردا ماليا أساسيا لدعم الاقتصاد الإسلامي الموجه لخدمة المجتمع وبناء الحضارة الإنسانية بشكل عام.

يشكل الوقف الخيري الإسلامي جزءا مهما من منظومة الاقتصاد الإسلامي مع احتفاظه بالمبادئ والأسس التي ترمي إليها الشريعة الإسلامية بنصوصها وبمقاصدها العامة، حيث يسد فراغات اقتصادية واجتماعية قد لا تصل إليها يد الدولة في كثير من الأحيان، و الناظر إلى الوقف الخيري في المجتمعات الإسلامية منذ عصر النبوة إلى العصر الحديث سيكتشف أنه أدى ومازال يؤدي دورا فاعلا في تنمية الاقتصاد، و خدمة المجتمعات الإسلامية بشكل خاص والتراث الإنساني كله بشكل عام، وتعميق ما بين أبناء الأمة الإسلامية من أواصر الأخوة، وترسيخ مبدأ التضامن فيما بينهم، وفي محاربة الفقر ومحو الطبقة في أوساط

المجتمع منذ بزوغ فجر الرسالة المحمدية، و لا تزال بعض الطبقات المجتمعية والمؤسسات الاقتصادية غير الربحية إلى الآن تعتمد في تمويلها وتسيير شؤونها العامة على العمل الخيري والجهد التطوعي، وفي مقدمة الأعمال الخيرية في هذا المجال الأوقاف الخيرية التي تعد قربة إلى الله عز وجل بالنسبة للواقف، ومساعدة وإحسانا بالنسبة للموقوف عليه. قال تعالى في محكم التنزيل : ((وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ)) (آل عمران الآيتين 133 - 134) ، فعبادة الإنفاق في سبيل الله أمر محمود بل مرغوب فيه في شريعة الإسلام، وله أهداف وحكم من بينها: تحقيق التكافل الاجتماعي وإشاعة روح التعاون والتراحم بين أفراد المجتمع المسلم. يقول الدكتور يوسف القرضاوي مؤكداً على أهمية الوقف في الشريعة الإسلامية : (فقد سجل التاريخ لكثير من أهل الخير والثناء من المسلمين: أنهم وقفوا بدافع الرحمة التي قذفها الإيمان في قلوبهم، والرغبة في مثوبة الله لهم، وألا ينقطع عملهم بعد موتهم. أموالهم كلها أو بعضها. على إطعام الجائع، وسقاية الظمآن، وكسوة العريان، وإعانة المحروم، ومداواة المريض، وإيواء المشرّد، وكفالة الأرملة واليتيم، وعلى كل غرض إنساني شريف، بل أشركوا في برهم الحيوان مع الإنسان. (القرضاوي، 2008).

ويرتبط وجود الوقف الخيري الإسلامي بوجود المسلمين، فكلما حط الإسلام رحاله حل معه أهل الخير ليؤدوا دورهم ويتنازلوا عن أملاكهم لصالح خدمة المجتمع ، وتحقيق التوازن الاقتصادي بين أفرادهم، وهذا يدل على أن الحكومات مهما فعلت ومهما سخرت من إمكانياتها لا تستطيع أن تفي للمجتمع بكل متطلبات العيش الكريم.

أسباب اختيار الموضوع

اختار الباحث أن يتناول هذا الموضوع للوقوف على حقيقة نظام الوقف الخيري في الإسلام، ودوره في تنمية الاقتصاد المحلي للأسباب الآتية :

- 1- حضور المؤسسات الوقفية في مجالات الحيوية في المجتمع بشكل ملفت لنظر كل دارس أو متابع للشؤون الإسلامية في العالم الإسلامي.
- 2- كون تاريخ الوقف الإسلامي حافلاً بنماذج تبين دور الوقف في الاقتصاد وخدمة المجتمع.
- 3- اتجاه الأوقاف منذ نشأتها نحو خدمة الإنسان، وتلبية حاجياته وصون كرامته، لأجل العيش الكريم.

أهمية الموضوع

وتكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط الآتية:

- 1- كون هذا البحث كشف عن علاقة الوقف الخيري بالاقتصاد، ودعم المشاريع الإنسانية في المجتمع الإسلامي.
- 2- ولهذا الموضوع أهمية في نشر الوعي بالدور الكبير الذي يؤديه الوقف الخيري في التنمية من الناحية الاقتصادية.
- 3- كون هذا البحث سيعطي للباحث فرصة للوقوف على المجالات الوقفية التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالاقتصاد، ليخرج في نهاية الدراسة بتصورات وتوصيات تشجع ما هو إيجابي وتصلح ما هو سلبي قدر الإمكان.

مشكلة البحث وتساؤلاته

عند مراقبة واقع الوقف الخيري الإسلامي وسير أنشطته حالياً في المجتمعات الإسلامية تطرح عدة أسئلة لدى الباحث منها:

- 1- ما مفهوم الوقف في الشريعة الإسلامية؟
- 2- ما مفهوم الاقتصاد؟
- 3- ما مكانة الوقف في الشريعة الإسلامية؟ وما علاقته بالاقتصاد؟

فروض البحث

ينطلق هذا البحث من الافتراضات الآتية:

- 1- للمؤسسات الوقفية الإسلامية أهمية بالغة في تنمية الاقتصاد، ونشر ثقافة التكافل الاجتماعي بين مكونات المجتمع.
- 2- تنشأ الأوقاف الخيرية من المجتمع المدني ومنه تستمد قوتها المادية والمعنوية بالدرجة الأولى.
- 3- للوقف الخيري الإسلامي دور أساس في محاربة الفقر، والقضاء على الطبقة

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- 1- الوقوف على مفهوم الوقف في الشريعة الإسلامية.
- 2- الوقوف على مفهوم الاقتصاد.
- 3- تسليط الضوء على علاقة الوقف بالاقتصاد.
- 4- دور الأوقاف الخيرية في تنمية الاقتصاد المحلي في مملكة تايلاند.

حدود البحث

يركز هذا البحث في الحد المكاني على الولايات الجنوبية الثلاث في مملكة تايلاند (فطاني، جالا و ناراتيووات) باعتبارها أماكن يشكل فيها المسلمون أغلبية كبيرة على مستوى مملكة تايلاند، وفيها كل أنواع المؤسسات الوقفية الاقتصادية والتعليمية، والاجتماعية.

وفي الحد الزمني يركز البحث على الفترة ما بين 1997م إلى الوقت الحاضر، وذلك لأن صدور أول قانون لإدارة الشؤون الإسلامية ومن ضمنها المؤسسات الوقفية كان سنة 1997م.

منهج البحث

اتبع الباحث في هذه الدراسة منهج البحث الوصفي التاريخي لأجل تفصي الحقائق والوقوف على المادة العلمية واستخراجها من مصادرها الأصلية، ودراسة الظواهر التاريخية و الوثائق والمستندات المتعلقة بالبحث، كتاريخ الوقف الخيري الإسلامي ، ونشأته وتطوره، وعلاقته بالاقتصاد.

هيكل البحث

1- مفهوم الوقف

يتناول هذا المبحث تعريف الوقف لغة واصطلاحاً.

1.1 الوقف لغة

الوقف بفتح الواو وسكون القاف، مصدر وقف الشيء وأوقفه بمعنى حبسه وأحبسه . وتجمع على أوقاف ووقوف، وسمي وقفاً لما فيه من حبس المال على الجهة المعينة من قبل الواقف.(بن منظور ومحمد رواس قلعجي، د.ت). كما يُطلق الوقف على المادِّيَّات يُطلق على الحسِّيَّات، فيقال: وقفت عن السَّير، إذا امتنعت عنه. ويُستعمل أيضاً في الأشياء المعنويَّة، فيقال: وقف فلانٌ حياته على العلم والدِّراسة والتَّعليم. وقد يُطلق أيضاً على معرفة الشَّيء والدِّراية به، فيقال: وقفت على حقيقة الأمر(الفيومي، 1987).

1.2 الوقف اصطلاحاً

الأموال بطبيعتها تتوارد عليها الأسباب الناقصة للملكية من يد إلى يد، وليس منها ما هو ممنوع من التداول بأي سبب ناقل للملكية، فإذا رأى شخص أن يمنع بعض أمواله عن التداول، ويجعلها خارجة عن نطاق التصرفات التمليكية ويتبرع بمنافعها لبعض الأفراد أو الجهات الخيرية، فإن هذا التصرف يسمى في اصطلاح الفقهاء بالوقف ويسمى في بعض كتب المالكية بالحبس(النفاوي، د.ت).

وقد اختلف الفقهاء في تعريف الوقف، فهو عند أبي حنيفة بمنزلة العارية، فكما أن المعير يتبرع بمنفعة العين المعارة تبرعاً غير لازم، فيجوز له أن يرجع عن تبرعه في أي وقت شاء، كذلك الواقف يتبرع بمنفعة

العين الموقوفة تبرعا غير لازم، فيجوز له أن يعدل عنه في أي وقت شاء، وكما أن العين المعارة تبقى في ملك المعير، كذلك العين الموقوفة تبقى على ملك الواقف (زكي الدين شعبان والغندور، 1984).

ويعرف الصاحبان (يُقصد بهما صاحباً أبي حنيفة: أبو يوسف 182هـ)، ومحمد بن الحسن الشيباني 189هـ) الوقف بأنه: (حبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته من الواقف وغيره، على مصرف مباح موجود. أو بصرف ريعه على جهة بر وخير. تقرباً إلى الله تعالى.

وعليه يخرج المال عن ملك الواقف، ويصير حبساً على حكم ملك الله تعالى ويمتنع على الواقف تصرفه فيه، ويلزم التبرع بريعه على جهة الوقف (الزحيلي وهبة، 1985)

ويعرفه المالكية بأنه جعل المالك منفعة مملوكة، ولو كان مملوكاً بأجرة، أو جعل غلته كدراهم، لمستحق، بصيغة، مدة ما يراه المحبس. أي إن المالك يحبس العين عن أي تصرف تملكي، ويتبرع بريعهما لجهة خيرية، تبرعاً لازماً، مع بقاء العين على ملك الواقف، مدة معينة من الزمن، فلا يشترط فيه التأييد. ومثال المملوك بأجرة: أن يستأجر داراً مملوكة أو أرضاً مدة معلومة، ثم يقف منفعتها لمستحق آخر غيره في تلك المدة. وبه يكون المراد من «المملوك» إما ملك الذات أو ملك المنفعة، (الزحيلي وهبة، 1985)

أما عند الشافعية فقد عرفه الإمام النووي بأنه: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته وتصرف منافعه إلى البر تقرباً إلى الله تعالى (النووي 1408هـ)

وعرف الحنابلة الوقف فقالوا: "هو تحييس مالٍ مطلق التصرف، ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته يصرف ريعه إلى جهة بر تقرباً إلى الله تعالى (الحجاوي، د.ت) ولهم تعريف آخر وهو "تَحْيِيسُ الْأَصْلِ وَتَسْيِيلُ الْمُنْفَعَةِ" (ابن قدامة، 1992)

ويرجح الشيخ محمد أبو زهرة تعريف الحنابلة باعتبار أن قوام الوقف هو حبس العين، فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة والنقل بالميراث، والمنفعة تصرف لجهات الوقف على مقتضى شروط الواقفين (أبوزهرة، 1971)

والخلاصة أن الوقف هو حبس العين عن تملكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على مصرف مباح. فهذه التعريفات الفقهية والاصطلاحية جميعها مع اختلاف ألفاظها، تتفق على أن الوقف هو حظر التصرف في عين الشيء أو منفعته مع إنفاق ريعه في أوجه الخير والبر.

2- مفهوم الاقتصاد

2.1 تعريف الاقتصاد لغة واصطلاحاً

لغة: من مادة "قصد" قصد في الأمر: توسط فلم يفرط، واقتصد في النفقة: لم يسرف، ولم يقتّر. (لسان العرب، 1956)، وقال الفخر الرازي معنى الاقتصاد في اللغة الاعتدال في العمل من غير غلو، ولا تقصير (الفخر الرازي، 1981).

اصطلاحاً : يعرف الاقتصاد بأنه : العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشاركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة وغير المشاركين بصورة غير مباشرة في ظل الإطار الحضاري نفسه، (وزارة الأوقاف السعودية)

2.2 تعريف الاقتصاد الإسلامي

مصطلح الاقتصاد الإسلامي : هو تحليل الأمور الاقتصادية التي تنشئها الأحكام الشرعية، وبالإحالة إلى الفقه فإنه يتضمن تحليل الأمور الاقتصادية التي تنشئها الأحكام الفقهية، (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مصر).

فالادخار، والاستهلاك، والاستثمار أمثلة لموضوعات اقتصادية يقوم الاقتصاد الإسلامي بتحليلها في مجتمع يطبق أحكام الشريعة الإسلامية كأثر الزكاة في الموضوعات الثلاثة، وكذا أثر الميراث على توزيع الثروة. فالإقتصاد الإسلامي لا يتعد في مفهومه عن التعريف العام للإقتصاد، إلا أنه يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته كلها، فالربا والاحتكار والغرر على سبيل المثال من المعاملات المحرمة في الاقتصاد الإسلامي.

3- مملكة تايلاند

تقع مملكة تايلاند بين دائرتي عرض "5.30 و 21 شمال خط الاستواء، وتحدها من الناحية الشمالية بورما (مينمار) ولاوس، ومن الناحية الجنوبية ماليزيا، ومن ناحية الشرق لاوس وكمبوديا وخليج تايلاند، أما من الناحية الغربية فتحدها بورما (مين مار) وبحر أندمان.

تبلغ مساحة مملكة تايلاند 51400 كيلومترا مربعا (عتريس 2010)، ويبلغ طول البلاد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب 1500 كيلومتر، بينما تبلغ أعرض مسافة في أرض مملكة تايلاند 800 كيلومتر، وأضيق مسافة منها 10,6 كيلومترات من الساحل الشرقي إلى الساحل الغربي في محافظة رانونج (Ranong) على بعد 677 كيلومترا من العاصمة بانكوك وتسمى هذه المنطقة "خاخودكرا" (khakhud kra) (وزاري الداخلية والخارجية التايلاندية)، وينتمي سكان شمال ووسط مملكة تايلاند إلى عناصر التاي أو التاي (Thai) الذين قدموا من منطقة يونان بجنوب الصين، ومن بينهم جماعات الهوى المسلمين، وعناصر أخرى كاللاو والكمبوتشين والكارن والياوس، أما الجنوب فمعظم سكانه من الملايو وهم السكان الأصليون لشبه الجزيرة الملايوية التي يشكل جنوب تايلاند جزءا منها (بكر سيد، د.ت).

يسكن في أرض المملكة التايلاندية حاليا نحو 69.509.000 نسمة تبعا لما أعلنته وزارة الداخلية التايلاندية عام 2020.

4- المحافظات ذات نسبة عالية من المسلمين ومن المؤسسات الوقفية في مملكة تايلاند

في هذه المحافظات يشكل المسلمون أغلبية، وفيها معالم وقفية إسلامية بارزة كالمساجد والمدارس والكتليات الإسلامية، والمطاعم الإسلامية ومقابر المسلمين، وتظهر فيها العادات والتقاليد الإسلامية أكثر من غيرها، وفيها المجالس الإسلامية لتدبير شؤون المسلمين، ويعين فيها قضاة مسلمون للفصل في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين. وفي الآتي أهم هذه المحافظات:

4.1 محافظة ناراثيوات (Narathiwat)

محافظة ناراثيوات هي إحدى المحافظات التايلاندية الواقعة في جنوب تايلاند على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة الملايوية وتبعد عن مدينة بانكوك عاصمة تايلاند بحوالي 1149 كيلومترا، وتحدها من الشمال محافظة فطاني وخليج سيام، ومن الشرق خليج سيام ودولة ماليزيا، ومن الغرب محافظة جالا، وتبلغ مساحتها 4452 كيلومترا مربعا، يقطنها حوالي 703146 نسمة يشكل المسلمون منهم نسبة 82 في المائة ويتحدثون باللغة الملايوية، ويسمونها اللغة الجاوية والتي كانت هي اللغة الرسمية لمملكة فطاني قديما، أما في الوقت الحاضر فإن اللغة الرسمية المتداولة في الدوائر الحكومية في محافظة ناراثيوات كغيرها من محافظات مملكة تايلاند هي اللغة التايلاندية. ويوجد في هذه المحافظة ما يزيد على 600 مسجد مسجل رسميا (المجلس الإسلامي، ناراثيوات 2006).

4.2 محافظة فطاني (Pattani)

فطاني محافظة جنوبية كانت المركز التجاري بالنسبة للمنطقة الجنوبية، وكانت عاصمة لمملكة فطاني منذ النصف الأول من القرن الخامس عشر إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. يوجد فيها أهم مرفأ تجاري بحري، يحدها من الشمال خليج سيام ومن الجنوب محافظتي جالا وناراثيوات، ومن الشرق خليج سيام، ومن الغرب محافظة سونكلا. يبلغ عدد سكان مدينة فطاني 628922 نسمة، نسبة المسلمين منهم 81,26 في المائة ونسبة البوذيين 17,8 في المائة الباقي ديانات أخرى. يتوزع سكان محافظة فطاني على 12 مركزا و 115 دائرة و 629 قرية، ويوجد فيها ما يزيد على 532 مسجدا.

4.3 محافظة جالا (Yala)

محافظة جالا من المحافظات الواقعة في جنوب مملكة تايلاند. وهي منطقة داخلية تحدها من الشمال محافظة فطاني ومن الجنوب حدود ماليزيا ومن الشرق محافظة ناراثيوات ومن الغرب محافظة سونكلا، يقدر عدد سكانها ب 439457 نسمة، وتبلغ نسبة المسلمين فيها 70,6 في المائة ونسبة البوذيين 28,8 في المائة والباقي ديانات أخرى حسب إحصائيات 2004م، وفيها حوالي 432 مسجدا، ويشغل معظم سكان محافظة جالا بالزراعة التي تعتمد بالأساس على إنتاج المطاط. وتعتبر هذه المادة مصدر دخل مهم لغالبية سكان المحافظة خاصة القرويين منهم.

5-النشاط الاقتصادي لسكان مملكة تايلاند

يعتمد معظم سكان تايلاند على الزراعة باعتبارها الحرفة الأساسية التي يشتغل بها نحو 58 في المائة من القوة العاملة في هذا البلد (أطلس تايلاند، 2004) وذلك قبل التطور الصناعي الذي عرفته المملكة التايلاندية. وبعد أن نشطت الحركة الصناعية والتجارية في السنوات الأخيرة، وأصبحت تايلاند من الدول الصناعية خاصة في الصناعات الخفيفة كالجلدية منها والخشبية والملابس الجاهزة، اتجه عدد كبير من التايلانديين نحو الصناعة والتجارة (بكر السيد، دت).

وبناء على هذه المعلومات فإن كون المجتمع التايلاندي مجتمعاً زراعياً يجعله مؤهلاً للاستفادة من الأراضي الزراعية الوقفية من الناحية الاقتصادية، حيث توفر له هذه الأراضي فرصاً جيدة للشغل من ناحية، ومن ناحية أخرى توفر السلع والمنتجات الزراعية التي تساهم في نهاية المطاف في إنعاش الاقتصاد المحلي

6-علاقة الوقف بالاقتصاد

لقد صار الوقف عند المسلمين عقيدة يؤمنون بها ويرونه جزءاً لا يتجزأ من حياتهم المالية، وقد مثل ذلك قوة ضاربة في التاريخ الإسلامي، حتى بدأ أعداء الإسلام يتوجسون خيفة من هذا النظام البارع الذي جاء به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، فالوقف والزكاة وسيلتان فعالتان للقضاء على أي عجز مالي في الدولة، لأنهما استثمار على المدى البعيد لا يتأثران بالواقع المحيط ولا بالأسواق التجارية العالمية. (فوزي بن يونس، 2019)

فعندما يقوم فرد أو جهة خيرية أو رسمية بإنشاء وقف إسلامي فإن ذلك يعني إقامة مؤسسة اقتصادية ذات وجود دائم إذا كان الوقف مؤبداً، أو مؤقتاً في الوقف المؤقت. فهو عملية تتضمن الاستثمار للمستقبل، والبناء للثروة الإنتاجية من أجل الأجيال القادمة، لتوزع خيراتها المستقبلية على أغراض الوقف بشكل منافع وخدمات أو إيرادات وعوائد. (أسكوري، 2023)

وعليه فالوقف يضمن بقاء المال وحمانيته، ودوام الانتفاع به، والاستفادة منه أكبر مدة ممكنة والحفاظة عليه من أن يعبث به من لا يحسن التصرف فيه. وهذا من شأنه أن يضمن للأمة نوعاً من الرخاء الاقتصادي، والضمان المعيشي. ويساهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الدولة خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الدينية والصحية والتعليمية.

7-دور الوقف الخيري في تنمية الاقتصاد المحلي في مملكة تايلاند

للقوف على دور الوقف الخيري في تنمية الاقتصاد المحلي في مملكة تايلاند قام الباحث بإعداد

استبانة

لهذا الغرض وتم توزيعها على عينة من الخبراء الذين لهم علاقة مباشرة بشؤون الوقف في مملكة تايلاند، وتتكون هذه العينة من 50 فرداً من قضاة ومديري المؤسسات الوقفية.

ولمعرفة درجة وعي العينة بدور الوقف في تنمية المجتمع المحلي في مملكة تايلاند في المجال الاقتصادي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الثالث : (المجال الاقتصادي)، وجاءت النتائج كالآتي:

بيان قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لتكرارات آراء أفراد عينة الدراسة في عبارات المحور الثالث المجال الاقتصادي ن=45									
رقم الفقرة في الاستبانة	العبارات	النسبة المئوية % للتكرارات					المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق تماماً	موافق	غير موافق	غير موافق تماماً	غير موافق تماماً			
1	توفير فرص العمل لأبناء المجتمع	44.4	33.3	20.0	2.2	-	4.20	0.84	1
2	دعم المشروعات الاقتصادية الناشئة	42.2	24.4	24.4	6.7	2.2	3.97	1.07	2
3	استغلال الأراضي الزراعية الوقفية لخدمة أغراض الوقف	35.6	26.7	17.8	15.6	4.4	3.73	1.23	3
4	توفير السلع والخدمات للمجتمع	28.9	24.4	28.9	15.6	2.2	3.62	1.13	4
	متوسط المتوسطات						3.88	موافق	

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام لآراء أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث: المجال الاقتصادي بلغ (3.88). وهذا يشير إلى أن أفراد العينة يوافقون على عباراته، وكان هناك اتفاق بين آراء العينة على الحكم على درجة الموافقة بعبارات (موافق) ، وجاءت ترتيب عبارات المحور الأول لطرفي الترتيب كالآتي:

إن آراء أفراد عينة الدراسة المتمثلة في الفقرة (1) وهي : (توفير فرص العمل لأبناء المجتمع) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.20) وانحراف معياري (0.84) ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون عليها ، مما يؤكد على وعي المجتمع بأهمية الأموال الوقفية في المجال الاقتصادي ، وجاءت الفقرة (2) وهي: (دعم المشروعات الاقتصادية الناشئة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.97) وانحراف معياري (1.07) ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون عليها ، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج زيد بن محمد الرماني، استثمار أموال الوقف بين الضوابط الشرعية والجدوى الاقتصادية 2014، وجاءت الفقرة (3) وهي:

(استغلال الأراضي الزراعية الوقفية لخدمة أغراض الوقف) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.73) وانحراف معياري (1.23) ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون عليها، وجاءت الفقرة (4) وهي: (توفير السلع والخدمات للمجتمع) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.62) وانحراف معياري (1.13) ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون عليها، ولعل تدني مرتبة هذه الفقرة يرجع إلى عدم رضى أفراد العينة على ما يقوم به الوقف في هذه الناحية، وعلى العموم فإن جميع نتائج عبارات الاستبانة المتعلقة بالمجال الاقتصادي يعبر عن درجة عالية من وعي المجتمع في مملكة تايلاند بأهمية الأوقاف الخيرية في المجال الاقتصادي، ولتعزيز هذا الجانب يتعين على المسؤولين عن الأوقاف في مملكة تايلاند أن يسعوا إلى تنشيط بعض الأموال الوقفية في المجال الاقتصادي (غزالي، 2023) لخدمة مصالحه والجهات الموقوف عليها.

8-خاتمة

في نهاية هذا البحث توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

8.1 النتائج

يساهم الوقف الخيري في تنمية المجتمع المحلي في مملكة تايلاند مساهمة فعالة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. ويشكل الوقف مورداً مالياً أساسياً لدعم الاقتصاد الإسلامي الموجه لخدمة المجتمع وبناء الحضارة الإنسانية بشكل عام. ويساهم الوقف في توفير فرص شغل لأبناء المجتمع بإنشاء المشاريع الاقتصادية والاستثمارية، التي تدمج الشباب في سوق العمل. وتوفر المؤسسات الوقفية الاقتصادية السلع والخدمات للمجتمع، وتخفف على الطبقات الضعيفة من الأعباء الاقتصادية والمالية، التي لا تستطيع الحصول عليها من مؤسسات الدولة أو الشركات الخاصة.

8.2 التوصيات

يوصي الباحث طلبة العلم والباحثين الجدد بإجراء دراسات تكشف عن معوقات الاستفادة من الأوقاف في مملكة تايلاند، وطرح الحلول المناسبة من أجل تفاديها وجعل الأوقاف أكثر فعالية في تنمية المجتمع.

يقترح الباحث على المعنيين بمساعدة الأسر الفقيرة في مملكة تايلاند. في حالة ما إذا كان فيها من يقدر على العمل. أن يقدموا مساعدتهم لهذه الأسر على شكل أدوات كسب حلال مرفقة برأسمال يكفي لتشغيلها، كي يشجعوا هذه الفئة على العمل والإنتاج، وتحسين مستواها الاقتصادي. يوصي الباحث بإقامة مؤتمرات من أجل تسليط الضوء على مؤسسة الوقف، كمورد اقتصادي أنشأته الشريعة الإسلامية، وتوعية المجتمع بأهميتها في التنمية المستدامة في كل مجالات الحياة. يوصي الباحث الجهات المسؤولة عن الوقف في مملكة تايلاند بالعمل على الاستثمار الأمثل لبعض الأموال الوقفية الموجودة، وصرف ريعها لأجل دعم الطبقات المحرومة وتحسين مستواها الاقتصادي.

والمراجع

- ابن منظور. (1985). *لسان العرب*. دار صادر.
- بكر سيد عبد المجيد. (د. ت). *الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا، من إصدارات هيئة الإغاثة الإسلامية*. المملكة العربية السعودية.
- الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (1985). *الفقه الإسلامي وأدلته*. دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر.
- زكي الدين شعبان أحمد الغندور. (1984). *أحكام الوصية والميراث والوقف في الشريعة الإسلامية*. بيروت.
- عتريس محمد محمد ابراهيم. (2010). *معجم بلدان العالم وفق آخر التطورات السياسية مع خرائط وأحداث الإحصائيات*. مكتبة الآداب علي حسن.
- فوزي بن يونس بن حديد، الوقف الخيري. (2019). *وأهميته في دعم المشروعات الإنسانية والتنمية البشرية*. وزارة الإعلام العمانية.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. (1987). *المعجم الوسيط*. مكتبة لبنان.
- لنفاوي أحمد بن غنيم بن سالم. (1985). *شرح رسالة أبي زيد القيرواني*. دار الكتب العلمية.
- محمد أبو زهرة. (1971). *محاضرات في الوقف*. دار الفكر العربي.
- موسى الحجاوي أبو النجا. (1988). *الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي*. دار المعرفة.
- يحيى بن شرف بن مري النووي أبو زكريا. (1987). *تحرير ألفاظ التنبيه*. دار القلم.